الأمم المتحدة S/PV.5015

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠١٥**

الجمعة، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موتوك	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	إسبانيا	السيد دي بلاسيو إسبانيا
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد أنطونيو
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أهو – غليلي
	الجزائر	السيد باعلي
	شيلي	السيد أندريا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دنفورث

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2004/453)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-44513 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان (S/2004/453)

الترحيب بالممثل الدائم الجديد للاتحاد الروسي

الرئيس (تكلم بالانكليزية) يسعدني أن أنوه بالممثل الدائم الجديد للاتحاد الروسي، سعادة السفير أندري دنيسوف. وبالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب به ترحيبا حارا وأتطلع إلى العمل معه على نحو وثيق.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عروة (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/453 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان، الوثيقة S/2004/543.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2004/611 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، ألمانيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2004/561 و S/2004/603، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ١٢ و٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، على التوالي، من ممثل نيجيريا، والوثيقة S/2004/513، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من ممثل السودان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في الآونة الأخيرة أصبحت الحالة الإنسانية في دارفور، السودان، تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعدد من البلدان بصورة نشطة لتيسير حل المشكلة القائمة هناك.

ونحن نرى أن الحل المرضي للحالة السياسية في دارفور يقتضي، أولا، التخفيف السريع للحالة الإنسانية الشاقة للغاية؛ وثانيا، الإسراع بالمفاوضات السياسية للتوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق شامل يقوم على احترام سيادة السودان وسلامة أراضيه؛ و، ثالثا، أن يفي المجتمع الدولي سريعا بالتزاماته المتعلقة بتقديم المساعدة، وأن يوفر الدعم السوقي الفعال وأن يزيد تبرعاته.

والحكومة الصينية، إذ تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في دارفور، قدمت سلعا قيمتها ٥ ملايين يوان صيني إلى الحكومة السودانية للمساعدة الإنسانية.

وتشيد الصين بالأمين العام عنان ومستشاره الخاص على ما يبذلانه من جهود لتخفيف الحالة في دارفور. ونرحب بالبيان المشترك الصادر عن الأمين العام والحكومة السودانية. ونلاحظ أن الحكومة السودانية اتخذت عددا من التدابير الرامية إلى الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في البيان، مما أدى إلى تحسين الحالة الإنسانية في دارفور.

وتأمل الصين وتعتقد أن الحكومة السودانية ستواصل بصورة فعالة الوفاء بالتزاماتها، ولاسيما التزامها بنزع سلاح الجنجويد والجماعات الأخرى غير المشروعة، لتحسين الحالة الأمنية في دارفور على نحو فعال وملموس.

وتقدر الصين وتدعم الدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في تسوية الحالة في دارفور. ونحن نشيد عاليا بالجهود التي بذلها الاتحاد، بما في ذلك نشر لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار وقوة للحماية. ونأمل أن تقدم جميع الدول مزيدا من المساعدة المكملة لجهود الاتحاد الأفريقي.

ونرحب بالمفاوضات السياسية التي استضافها الاتحاد الأفريقي في ١٥ تموز/يوليه، الذي حث كلا الطرفين، وخاصة الجماعة المتمردة، على استئناف المفاوضات بدون شروط.

وترى الصين أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الأساسية عن حل مشكلة دارفور وأنه يتعين على المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن لمساعدة حكومة السودان. وينبغي لمجلس الأمن الاستماع بعناية إلى صوت الاتحاد الأفريقي، وينبغي أن تؤدي إجراءاته إلى كفالة تعاون الحكومة السودانية، وتيسير حل المشكلة والإسهام في إحلال الأمن والاستقرار في السودان.

ومشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، على الرغم من إجراء بعض التعديلات عليه، لا يزال يتضمن تدابير إجبارية ضد الحكومة السودانية. وبما أن كل الأطراف تسارع بالجهود الدبلوماسية، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تساعد على حل المشكلة في دارفور بل ربما تزيد من تعقيدها.

وكانت الصين تأمل لو أن مقدمي مشروع القرار أخذوا بجدية شواغل الصين في الاعتبار وأدخلوا التعديلات المناسبة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في مجلس الأمن. ومن المؤسف أن ذلك الاقتراح لم يعمل به أو يستجب له. ولذلك لا يسعنا إلا أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتزم طرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

باكستان، الصين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لسنوات عدة، سعى عدد من الدول في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية جاهدين لتشجيع عملية للسلام في السودان. وأملنا أن يصبح السودان بلدا نموذجا للمصالحة العرقية. ونحن نسعى لمساعدة السودان على بناء هياكله الأساسية، مما يسمح له بتطوير موارده وقدرته الزراعية. وآخر ما نود عمله أن نمهد الطريق للجزاءات.

غير أن حكومة السودان لم تترك أمامنا من سبيل آخر. لقد فعلت ما لم يكن متصورا. فهي دعمت هجوما مسلحا على سكانها المدنيين. وخلقت كارثة إنسانية. ولذلك، فإن القرار المتخذ للتو هو ردنا الضروري إن كان لنا أن ننقذ شعب دارفور.

ولقد أدت تصرفات حكومة السودان ووكلائها الجنجويد إلى وفاة ٣٠ ٠٠٠ شخص في دارفور منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وتسببت تلك التصرفات في نزوح أكثر من مليون شخص من ديارهم، وعبور حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ آخرين الحدود إلى تشاد. وربما كان هناك ٣٠٠ ٠٠٠ شخص يواجهون الموت جوعا أو بسبب المرض خلال الأشهر الستة القادمة. وحتى لو توقف العنف اليوم، فسوف يستغرق الأمر ١٥ شهرا قبل أن يتسنى زراعة محاصيل جديدة وحصدها.

ومسؤولية هذه الكارثة تقع بالكامل على عاتق حكومة السودان. وبغية قمع تمرد بدأ في أوائل عام ٢٠٠٣، شرعت الحكومة في حملة من الترويع ضد المدنيين الأبرياء. وقامت الطائرات التابعة للحكومة بقصف القرى. واستغلالا لتنافس قديم بين الرعاة الأفارقة العرب ومجموعات من الأفارقة السود في معظمهم ممن يحترفون الزراعة، قامت الحكومة بتسليح ميليشيا الجنجويد وأطلقت لهم العنان ضد المدنيين السود.

وقد سار الجنجويد على منوال الطائرات الحكومية، فأحرقوا القرى ودمروا المحاصيل، وقتلوا الرجال واغتصبوا النساء. والاغتصاب هو أحد التكتيكات الرئيسية التي يستخدمها الجنجويد. وأطلعني فرانك وولف، عضو الكونغرس عن ولاية فيرجينيا، على أقوال ٤٤ امرأة من منطقة الطينه تعرضن للاغتصاب قبل أيام قلائل من زيارته لدارفور.

ودارفور ليست مثالا منعزلا لممارسات حكومة السودان المتمثلة في تسليح الميليشيا وتشجيعها على مهاجمة المدنيين. ففي أواخر التسعينات وأوائل هذا القرن، استخدمت نفس هذا التكتيك في محاولة لتفريغ المناطق المنتجة للنفط في البلاد من سكانها، وتسليح الميليشيا التي تقوم بعد ذلك بمهاجمة المدنيين ونهب القرى وحرقها.

وذكر البعض أنه ينبغي للمجلس أن يعطي حكومة السودان مزيدا من الوقت قبل أن يتخذ هذا القرار. والولايات المتحدة لم توافق على ذلك. وفي ٣ تموز/يوليه، أصدرت الحكومة بيانا مشتركا مع الأمين العام. كان ذلك قبل حوالي أربعة أسابيع.

وقد التزمت حكومة السودان في البيان المشترك هذا بعدد من التدابير المحددة التي تنصب على المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن والتسوية السياسية والصراع في دارفور. ووعدت الحكومة بنشر قوة شرطة قوية ومحترمة يعول عليها في كل مناطق النازحين. ولم تف بذلك الوعد. ووعدت الحكومة بضمان عدم وجود أي ميليشيات في كل المناطق المحيطة بمخيمات النازحين. ولم تف بذلك الوعد. ووعدت الحكومة بأن تبدأ على الفور في نزع سلاح الجنجويد. ولم تف بذلك الوعد. ووعدت الحكومة بضمان القيام بعمل فوري لإعادة بناء الثقة لدى شعب دارفور. ولم تف بذلك الوعد.

وانقضى ٢٧ يوما منذ تعهدت حكومة السودان بتلك التعهدات الرسمية للأمين العام. ولئن تعذر تحديد الأعداد بدقة، إلا أن التقديرات الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية تشير إلى أن ما يتراوح بين ٢٤٠ و٤٤٠ شخصا يموتون كل يوم جراء هذا الصراع. وهذا يعني أن نحو ٠٠٠ ١١ شخص قد ماتوا منذ بيان ٣ تموز/يوليه، وأن المزيد من الأشخاص يموتون كل يوم تحاول فيه الحكومة عرقلة المجتمع الدولي عن العمل. لقد آن الأوان لبدء احتساب الوقت على حكومة السودان.

والقرار الذي اتخذ للتو يطالب حكومة السودان بأن تبذل كل ما في وسعها لتسهيل أعمال الإغاثة الإنسانية. ويؤيد إيفاد مراقبين دوليين وقوة للحماية. ويفرض حظرا على الأسلحة ينصب على دارفور بصورة محددة، ويوفر آلية للرصد لتقديم تقارير مرحلية شهرية، مع اعتزامه النظر في فرض جزاءات إن لم تف حكومة السودان بتعهداتها. ويطالب القرار حكومة السودان بالعمل مع السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبعبارات صارمة لا لبس فيها، يطالب القرار حكومة السودان بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في ٣ تموز/يوليه. وعلى حكومة السودان أن تعرف أن إجراءات جادة – جزاءات دولية – تلوح في الأفق إن لم تفعل الحكومة ذلك.

لقد ذكر السيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، أنه بدون ضغط دولي، ما كانت حكومة السودان لتسمح بزيادة الوصول الإنساني إلى دارفور. وحكومة السودان لم توفر الأمن، الذي لا يمكن لمن يسعى إلى تقديم العون إلا أن يكون هدفا لهجمات الجنجويد بدونه. ومن غير ممارسة الضغط، لن تفعل الحكومة ذلك. وهذا القرار يمارس ذلك الضغط.

إن الكثير من المهتمين بما يجري في دارفور يقولون إن هذا القرار ليس كافيا. وفي الأسبوع الماضي، اعتمد الكونغرس في الولايات المتحدة قرارات تشير إلى الفظائع التي ترتكب في دارفور باعتبارها إبادة جماعية. وقد يود كثيرون أن يفعل مجلس الأمن نفس الشيء. وربما كان هؤلاء على حق. ولكن، من المهم ألا نغوص في مستنقع الكلمات. فمن الضروري لمجلس الأمن أن يعمل بسرعة، وبشكل حاسم وفي إطار الوحدة. نحن بحاجة إلى حل هذه المشكلة الإنسانية الآن.

والقرار الحالي، وإن لم يصف الحالة الراهنة في دارفور بالإبادة الجماعية، فإنه يدين صراحة ”أعمال العنف... ذات البعد العرقي“. والقرار يتوقع فرض جزاءات ضد حكومة السودان إذا كشفت دورة التقرير الشهري المنتظم عن عدم الامتثال. ويفتح القرار أمام حكومة السودان نافذة صغيرة إذ يتيح لها الفرصة لتحسين الوضع بصورة كبيرة خلال أيام وأسابيع، وليس شهورا أو سنوات.

والغاية من هذا القرار هي التخفيف من المعاناة في دارفور، وليس معاقبة السودان. وحقيقة الأمر، فإن أمل حكومتي – وأنا على ثقة بأنه أمل كل عضو في هذا المجلس – أن يسخر السودان قدراته بوصفه دولة مسالمة ومستقرة، يعيش فيها شعبها، على تنوعه، معا في سلام. والأمر متروك لحكومة السودان.

وربما كانت حكومة السودان تظن أن الوقت في صالحها، وأنه مع مرور الوقت، ستحل أزمات أخرى محل دارفور على المسرح الدولي. ربما كانت حكومة السودان تظن أن اهتمامنا سوف يفتر وأنها يمكن أن تواصل قريبا ما هي بصدد عمله في دارفور بعيدا عن متناول أي إجراء للمجتمع الدولي.

ويكفل هذا القرار بأن تبقى دارفور قيد نظر مجلس الأمن والعالم في الشهر القادم وفي الشهر الذي يليه، وإلى أن يتم التأكد من أن شعب دارفور سوف يتمكن من العيش بسلام.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن الأزمة في دارفور تنذر بكارثة. فأعداد كبيرة من السكان يتعرضون للمجاعة والاضطهاد. وحتى الآن مات عشرات الألوف، وما زالت حياة الكثيرين معرضة للخطر.

وخلال الشهور الماضية قامت أسرة الأمم المتحدة، وكذلك الاتحاد الأفريقي والمانحون الثنائيون ومنظمات أخرى، بحشد الاهتمام والموارد من أجل تجنب الكارثة الإنسانية والأمنية المتصاعدة. وقد بذل وزراء حكومتي جهودا حثيثة من أجل هذا الغرض.

ويشكل هذا القرار خطوة حيوية أخرى يخطوها المجلس للنظر في مسألة دارفور. فهو يعتمد على بعض الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها حتى الآن، ولكنه يؤكد على الحاجة إلى أن تقوم حكومة السودان بالوفاء بجميع الالتزامات التي قطعتها للأمين العام. وتتضمن تلك الالتزامات أهم واجب يقع على كاهل حكومة تجاه شعبها، وهو حماية هذا الشعب، الأمر الذي فشلت الحكومة السودانية حتى الآن بالقيام به.

إن المتمردين في دارفور أيضا يتحملون قسطهم من المسؤولية عن هذه الأزمة. ويطلب القرار إليهم أيضا الوفاء بالتزاماتهم، دون شروط مسبقة، والمشاركة في محادثات السلام والعمل على تسوية الصراع.

ويؤيد القرار مساهمة الاتحاد الأفريقي في الميدان، ويؤكد على الحاجة إلى تقديم المزيد من العون الإنساني من جانب المجتمع الدولي.

لقد أحرز تقدم في مناطق أخرى من السودان، ونحن نتطلع إلى إنجاز عملية نيفاشا بنجاح. وتضمن هذا القرار إشارة إلى استعداد الأمم المتحدة لتأييد ذلك الاتفاق، ولنشر عملية لدعم السلام، إذا اقتضى الأمر. ولكن تسوية مسألة دارفور تشكل شرطا أساسيا لتقديم ذلك الدعم.

إن المجتمع الدولي يريد أن يعمل بالتنسيق والتعاون مع حكومة السودان. وسيكون هذا الأسلوب مفضلا على الإكراه والعقوبات إلى حد كبير. ولكن ينبغي أن تكون الرسالة الموجهة إلى الحكومة والمتمردين واضحة وقوية. فإذا لم يتم الوفاء بالالتزامات المقطوعة، وإذا لم يتم البدء بمحادثات السلام القائمة على الجهود البناءة وحسن النوايا، وإذا لم تتوقف أعمال الترويع والفظائع المرتكبة، فإن مجلس الأمن عندما يستعرض التقدم المحرز في الشهر القادم، سينظر في اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من الميثاق.

واعتماد هذا القرار يبرز بوضوح التزام مجلس الأمن بضمان قيام جميع الحكومات بأداء واجبها الأساسي، وهو واجب حماية مواطنيها.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الثلاثة التي تمثل أفريقيا في مجلس الأمن، وهي أنغولا وبنن، وبلدي الجزائر. وأود في البداية أن أعرب عن ارتياحنا إزاء اتخاذ القرار بشأن الحالة في دارفور، وهي مسألة بالغة الأهمية والحساسية، وكانت قيد نظر مجلس الأمن لعدة أسابيع، وتطلبت إجراء مفاوضات دقيقة ومضنية بين أعضاء المجلس.

لقد رأت البلدان الأفريقية الثلاثة أنه من المناسب تأييد هذا القرار للأسباب الأربعة التالية: أولا، لأننا نعتقد أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يلتزم جانب الصمت وعدم المبالاة إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في دارفور، في السودان، وأنه ينبغي له أن يعبر عن قلقه حيال الجرائم البشعة التي ارتكبت

ضد المدنيين، وتسببت في قتل العديد من الضحايا، ودفعت مئات الألوف إلى النزوح من منازلهم، وأصابت جميع السكان بمعاناة لا يمكن احتمالها.

وبوصفنا أفارقة، نعتقد أنه عندما ينشب صراع في أي زمان ومكان في أفريقيا، فإنه تقع على عاتقنا، قبل غيرنا، مسؤولية خاصة وأساسية إزاء أخواتنا وإخواننا، عندما يتعرضون للمعاناة، وعندما تتعرض حياتهم للخطر. لهذا السبب تحرك الاتحاد الأفريقي، فورا وبتصميم، لمواجهة الحالة في دارفور. وإذ نتفهم بالكامل حاجة المجلس إلى تحمل مسؤولياته بموجب الميثاق، فلا بد لنا من التأكيد أن إجراءات المجلس تكمل وتدعم جهود الاتحاد الأفريقي التي أخذت دور الريادة في التصدي للحالة في دارفور بشجاعة وتصميم.

لذلك، وهذه نقطتي الثانية لا يمكننا إلا أن نشعر بالرضى لأن القرار الذي اتخذ للتو، تضمن تعبيرا قويا وقاطعا عن تأييده ودعمه لدور الاتحاد الإفريقي الرائد، ومبادرته إلى معالجة الحالة في دارفور بمختلف أبعادها، الإنسانية، والعسكرية، والسياسية، من خلال نشر مراقبين وقوة حماية، مع ترك الإمكانية قائمة لإنشاء عملية حفظ سلام كاملة، والإشراف على محادثات سلام بين الحكومة السودانية ومجموعات المتمردين بغية التوصل إلى حل سياسي للتوترات في دارفور.

ونحن مرتاحون، بشكل خاص، لأن المجلس طلب إلى الأمين العام مساعدة الاتحاد الأفريقي في إعداد الخطط والتقييم للبعثة التي ينوي إيفادها إلى دارفور، ولأنه طلب إلى الدول الأعضاء أيضا، تقديم الدعم، إذا اقتضى الأمر، إلى عمليات الرصد التابعة للاتحاد الأفريقي، والتبرع بسخاء استجابة لنداءات الأمم المتحدة من أجل تقليل آثار الكارثة الإنسانية.

وبما أن القيود تم رفعها الآن، نتوقع من المجتمع الدولي تقديم المعونات الإنسانية الكافية إلى السكان المتضررين بالحالة.

ثالثا، نحن مرتاحون لأن مجلس الأمن حث أطراف اتفاقية نجامينا لوقف إطلاق النار على التوصل إلى اتفاق سياسي بدون تأخير. ونلاحظ في هذا السياق، المناشدة القوية التي وجهها المجلس إلى جماعات المتمردين لكي تشارك في محادثات السلام بدون شروط مسبقة.

رابعا، نحن مرتاحون لأن مجلس الأمن اختار أن يبقي على المشاركة الكاملة لحكومة السودان، التي بدأت باتخاذ خطوات إيجابية، ودعاها إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في إعلان ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ونأمل أن تكون الحالة على الأرض قد تحسنت تحسنا كبيرا بحلول موعد الاستعراض القادم.

وبعبارة أخرى، نأمل أن تصل المعونات الإنسانية إلى جميع النازحين داخليا، وأن يحرز تقدم كبير في تهيئة أوضاع أمنية مؤاتية بالنسبة للسكان المدنيين والعاملين في الميدان الإنساني، وأن يجري نزع سلاح مليشيات الجنجاويد، وتقديم قادتها إلى العدالة، وتشجيع عملية السلام السياسية.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد أنه حينذاك فحسب، سينظر المجلس فيما إذا كان سيتخذ تدابير إضافية أو الامتناع عن اتخاذها.

وختاما، أود أن أشكر مقدمي القرار على المرونة التي أبدوها خلال المفاوضات.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على عبارات الترحيب الحار. وسأفعل كل ما بوسعي لتعزيز تعاوننا من أجل السلم والأمن الدوليين.

إن الحالة الإنسانية والأمنية في محافظة دارفور السودانية لا تزال شائكة. وللأسف، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي مستمرة على نطاق واسع. وعلى الرغم من مناشدات المجتمع الدولي، تستمر وحدات من الجنجاويد وغيرها من المجموعات المسلحة، بمهاجمة المدنيين الآمنين، وتمعن في القتل والسلب وتدمير ممتلكات ومصادر عيش السكان الأبرياء تماما.

إن حالة النازحين في داخل دارفور نفسها، وحالة اللاجئين السودانيين في تشاد المجاورة تنذر بالكارثة. وكل ذلك يحمل في طياته عوامل عدم الاستقرار بالنسبة للسودان والمنطقة دون الإقليمية بأسرها.

ويجب أن ينتهي هذا العنف. وحسبما ندرك، فإن الخرطوم تعي الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملحة لإصلاح الحالة الراهنة. والآن، من الضروري زيادة حشد المساعدة الإنسانية الدولية، بمشاركة نشطة من الأمم المتحدة. ويجب أن تتمثل الأولوية في كفالة أمن يمكن الاعتماد عليه للسكان المدنيين وللعاملين في المجال الإنساني. وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا المجال على عاتق الخرطوم، ولكن يجب أن تشاطرها في ذلك المعارضة المسلحة.

وللاتحاد الأفريقي دور مهم في المساعدة على تطبيع الحالة في دارفور وتعزيزها. وتستحق جهوده في حفظ السلام دعما نشطا من الأمم المتحدة. ولا بد من عمل كل ما هو ضروري من أجل استئناف المفاوضات بسرعة لتحقيق تسوية سلمية في تلك المنطقة من السودان تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولا يمكن أن يظل مجلس الأمن غير معني بمواجهة الأزمة في دارفور. ولقد شارك الوفد الروسي على نحو بناء في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار يتعلق بهذه المشكلة. ونأمل أن يبعث قرار مجلس الأمن رسالة واضحة إلى حكومة السودان وإلى الثوار تتعلق بوجوب تنفيذ التزاماتهم حرفيا في أقرب وقت ممكن، في المقام الأول بشأن نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة غير القانونية. وسيواصل مجلس الأمن متابعة هذه العملية بدقة.

ومن الأهمية الأساسية أن القرار لا يتوقع اتخاذ مجلس الأمن إجراءات إضافية بشأن دارفور، إجراءات يمكن أن تتخذ لتنفيذ قرارات المجلس، في ضوء تطورات الحالة وعلى أساس التوصيات ذات الصلة من الأمين العام.

وأيد الاتحاد الروسي اتخاذ القرار وسيواصل الإسهام العملي في الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تطبيع الحالة بسرعة في دارفور والتوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة وفي السودان بأسره.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بأن المجلس قد اتخذ هذا القرار بعد مفاوضات طويلة وصعبة. والمفاوضات دائما أخذ وعطاء، ولكن في النهاية نعتقد أن الرسالة التي يبعثها المجلس الآن إلى الخرطوم لا يكتنفها الغموض. فلقد أعطيت حكومة السودان فرصة لتفادي فرض الجزاءات عليها بإظهار، في غضون الأيام الثلاثين المقبلة وعلى نحو واضح ويمكن التحقق منه، أنها تحقق تقدما كبيرا ويمكن قياسه لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد وتقديمها إلى العدالة، وأنها تبذل كل جهد ممكن لحماية شعبها. وهذه رسالة واضحة وبناءة، ولذلك قررت ألمانيا أن تكون من مقدمي هذا القرار.

والتوقع المشترك للمجلس هو أن حكومة السودان ستكون لديها الآن من الحكمة أن تتخذ إجراءات أكثر قوة من أجل الامتثال للنقاط المرجعية الراسخة، على النحو الوارد في القرار وفي البيان المشترك الصادر بتاريخ ٣ تموز/يوليه بين حكومة السودان والأمين العام. ونحن نعتبر حكومة السودان مسؤولة عن سلامة جميع الأشخاص البالغ عددهم ١,٥

مليون نسمة المعرضين للخطر في دارفور، وعن توصيل المساعدة الإنسانية إليهم من دون إعاقة.

ونقدر حق التقدير الدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في مواجهة هذا الصراع، على كل من الصعيدين السياسي وحفظ السلام. وهذا تطور مهم، وألمانيا حريصة على الحفاظ على هذه الشراكة القوية مع الاتحاد الأفريقي وتطويرها.

ونذكر أن منصب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وهو المنصب الذي أنشئ مؤخرا، له ولاية تقديم توصيات عن حالات انتهاك حقوق الإنسان الخطيرة، التي، إذا لم يجر منعها، يمكن أن تؤدي إلى إبادة جماعية. ولقد رحب المجلس بالإجماع، قبل مجرد بضعة أسابيع بإنشاء هذه الآلية الجديدة. ونحن على ثقة بأن السيد ميندیز، المستشار الخاص، سيستغل ولايته استغلالا كاملا ويساعد على توضيح التقارير المتتالية التي تلقيناها بالفعل عن البعد العرقي للحالة. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى آليات متنوعة لها دور تؤديه في رصد حالة حقوق الإنسان. وبعض تلك الآليات بعمل بالفعل، وبعضها لا يعمل. وأود أن أذكر أن ليس وزير خارجية ألمانيا فحسب، بل جميع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، دعوا في إعلانهم المشترك الأخير بشأن دارفور، المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه، إلى إنشاء لجنة دولية مشتركة للتحقق من الأعمال المقترفة في دارفور والمتصفة بسوء المعاملة، متابعة للتوصيات الواردة في تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وفيما كان المجلس منخرطا في المداولات تواصلت المعاناة وأعمال القتل وحالات الموت في دارفور. ويجب أن تتخذ حكومة السودان الآن إجراء سريعا وحاسما من أجل الحفاظ على حياة أبناء شعبها. وعليها، مثلما قال الأمين العام بحق، التزام مقدس بحمايتهم. وإذا لم يتحقق ذلك، فستطبق الفقرة ٦ من القرار، ويمكن أن تؤدي مداولات إضافية للمجلس إلى فرض جزاءات. وعلى الرغم من أننا قد نعتبر ذلك تطورا يدعو إلى الأسف، وعلى الرغم من أننا نأمل صادقين في تفاديه، نحتفظ صراحة بالحق في اتباع ذلك المسار إذا لم تترك لنا حكومة السودان أي خيار آخر.

ولكي لا يساء فهمنا، فإن هدفنا هو إنهاء معاناة المدنيين الأبرياء وأعمال القتل التي يتعرضون لها. ونتوقع من جميع الأطراف، الثوار وحكومة السودان على حد سواء، الوفاء بالتزاماتهما. ولن نحقق السلام المستدام للسودان بأسره من دون حل سلمي للأزمة في دارفور. وألمانيا مستعدة، ثنائيا وبالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، لدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم في السودان.

السيد دي بالاسيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تدعو خطورة الحالة التي نواجهها في دارفور إلى أن يتصدى لها مجلس الأمن بوضوح وبإلحاح. ونحن نعتقد أن النص الذي اعتمدناه قبل وقت قصير ، والذي كانت إسبانيا من مقدميه، يفي بتلك المتطلبات. ويذكر القرار، على نحو متوازن، الحكومة السودانية بالمسؤوليات النابعة من الالتزامات التي تعهدت بها والمنصوص عليها في البيان المشترك الموقع عليه في ٣ تموز/يوليه. ويجب أن يكفل مجلس الأمن أن تفي الحكومة السودانية بالتزاماتها. ونأمل أن يحدث ذلك، وإلا فيجب أن يستعد المجلس لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان الوفاء بتلك الالتزامات.

وينبغي فهم هذه الرسالة الصارمة على أنها مرسلة أيضا إلى ميليشيات الجنجويد ومن يساندوها وأيضا إلى الثوار، ونحثهم على الوفاء بالتزاماتهم التي يفرضها عليهم القرار. ولكن القرار يبرز أيضا الدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في تسويه هذه الأزمة، ويشدد على أهمية النهج الإقليمي في التصدي لها. ولن يكون هذا إلا لصالح

العملية السياسية السودانية بأسرها. ويجب أن نواصل دعم جهود الاتحاد الأفريقي وتشجيع الدول الأعضاء على أن تؤدي دورها. وهذه فرصة قيمة جدا لتعزيز هياكل التعاون لديها من أجل صون السلم والأمن في القارة.

وأخيرا، يجب ألا أغفل عن الإعراب عن عميق قلقنا من جراء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور. ومثلما صرح وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه، ومثلما يعبر عنه القرار، يجب ألا تمضي تلك الأعمال من دون عقاب. ولا بد أن يضمن مجلس الأمن إلقاء القبض على المسؤولين وتقديمهم للعدالة. وسيسعى وفدي جاهدا لكي يضمن كفالة حصول ذلك.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يدرك أن القرار الذي اتخذ من فوره جزء من سلسلة من القرارات التي يتخذها في الوقت المناسب المجتمع الدولي – وخاصة مجلس الأمن – بهدف تعزيز السلام والأمن وتخفيف معاناة أكثر من مليون شخص وإنهاء الكارثة الإنسانية في منطقة دارفور.

وينبغي لتلك القرارات أن تعالج جميع جوانب الأزمة المعقدة التي تقوض الجهود الرئيسية المبذولة نحو تحقيق السلام والتنمية ليس في السودان فحسب، ولكن أيضا في جزء كبير من القارة الأفريقية. ولا بد أن تستجيب القرارات أولا للحاجة الهائلة إلى زيادة الدعم الدولي للمساعدة الإنسانية، في دارفور وفي تشاد على حد سواء. وبالتالي فإن البرازيل ترحب بالجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان في الاتصال بالبلدان المانحة والحصول على المزيد من الموارد. وفي نفس الوقت، ينبغي لتلك القرارات أن تؤدي إلى زيادة تنشيط المشاركة السياسية لجميع الأطراف المعنية بغية الامتثال الكامل لالتزاماتها بإجراء تحسين عاجل للحالة على ارض الواقع، لتتيح بذلك العودة الآمنة للاجئين السودانيين والأشخاص المشردين إلى ديارهم.

ويشكل الأمن قضية رئيسية. والتصميم السياسي القاطع لحكومة السودان وللمتمردين على تنفيذ وقف إطلاق النار الذي تم التوقيع عليه في أنجمينا أمر ضروري بشكل قاطع، مثله مثل نزع أسلحة مليشيات الجنجويد والجماعات الأخرى الخارجة على القانون وكبح جماح هذه الجماعات.

وأخيرا، يجب أيضا أن توجه القرارات رسالة قوية إلى جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان مفادها أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب وأن المذنبين سيقدمون للعدالة.

ويتضمن القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) أحكاما قيمة يرى وفدي أن من المناسب إبرازها. وهي تشمل إدانة جميع أعمال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف في الأزمة، والتأكيد على مسؤوليات حكومة السودان ذاتها، والإشارة الواجبة إلى الدور الرائد الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، وتوجيه طلب بالغ الأهمية لمجتمع المانحين بغية الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها هذا المجتمع في سياق النداءات الموجهة من أجل دارفور وتشاد.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالأسف لأن ديباجة القرار بكاملها صيغت في إطار الفصل السابع من الميثاق، وبالتالي فإنها، كما نفهم، لا تضيف سوى قيمة ضئيلة أو لا شيء إلى قوة القرار. وفي الوقع، باستثناء الأحكام الواردة في الفقرات ٦ إلى ٩، نرى أن المجلس ليس بحاجة إلى أن يتصرف بموجب الفصل السابع. ويرى وفدي ووفود أخرى أيضا أن الإشارة إلى المادة ٤١ من الميثاق تشكل مخرجا وحلا توافقيا. بيد أنه كان ينبغي للنص أن يوضح أن تدابير من قبيل التدابير المتوخاة في المادة ٤١ حسب الاقتضاء ينبغي اتخاذها فقط لغرض تنفيذ قرارات مجلس الأمن الواردة في هذا القرار.

وأخيرا، أود أن أشير إلى البيان الرسمي الذي أصدر يوم الأربعاء الماضي في برازيليا. وتؤكد البرازيل من جديد على الحاجة الملحة إلى أن تحترم جميع الأطراف المعنية وقف إطلاق النار. كما نحث حكومة السودان على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب البيان المشترك الذي تم التوقيع عليه في ٣ تموز/يوليه، وخاصة الالتزامات التي أشارت إلى حماية سكانها في دارفور والى مراعاة القانون الإنساني الدولي. وفي ذلك البيان نفسه، شددت حكومتي أيضا على الحاجة إلى أن يدعم مجلس الأمن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في مهمته لمراقبة وقف إطلاق النار وللمساعدة على إحلال السلام في دارفور.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كانت فرنسا من مقدمي مشروع القرار الذي اتخذناه من فورنا بشأن الحالة في دارفور. وإلى جانب جهود الأمين العام، فإن القرار، الذي يتماشى مع سياسة المجلس في الأسابيع الأخيرة، يجمع بين الحوار وممارسة الضغط القوي على حكومة السودان لحماية سكان دارفور. وذلك هو هدفنا الوحيد من اتخاذ القرار.

إن المسؤولية الأساسية لحكومة السودان هي أن تقوم بحماية سكانها. ونظرا لطابع هذه الأزمة، فإنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى على هامش الأحداث. وإلى جانب الجهد المقرر بذله لتوفير المساعدة الإنسانية – الذي ما زال يجب أن يطور بشكل إضافي – لا بد للمجتمع الدولي أن يضمن أن هناك سبيلا لإيصال ذلك العون. ويجب أيضا أن يكفل للأشخاص الذين عانوا كثيرا ألا يتعرضوا بعد الآن لانتهاكات حقوق الإنسان وحالات إساءة المعاملة. وقد قطعت حكومة السودان التزامات للأمين العام فيما يتعلق بوصول العون الإنساني. ونحن نرحب بحقيقة أن الأمر يبدو قد جرت تسويته.

ولكن التزامات الحكومة تشمل أيضا الحالة الأمنية، وخاصة فيما يتعلق بنزع أسلحة مليشيات الجنجويد – التي ظل سلوكها بشعا – وإلقاء القبض على قادتها وشركائهم وتقديمهم للعدالة. وسيقوم مجلس الأمن بمراقبة تلك الحالة عن كثب وعلى أساس منتظم. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن يتوقع أن يتلقى تقريرا في الأيام القليلة المقبلة من ممثل الأمين العام عقب البعثة المشتركة التي توجد الآن في الميدان. ويدعو القرار الأمين العام إلى أن يقدم تقريرا للمجلس عن هذا الأمر خلال ٣٠ يوما، وكل شهر بعد ذلك. وبعدها سيجري المجلس تقييما لتنفيذ الالتزامات التي قطعت. وإذا تعذر ذلك التنفيذ، فلن يكون للمجلس خيارا آخر سوى التخطيط لاتخاذ إجراءات أخرى، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق. وهذا يتماشى مع الاستنتاجات التي خلص إليها وزراء الاتحاد الأوروبي في آخر اجتماع لمجلس الشؤون العامة. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن السلطات في الخرطوم ستفعل ما هو ضروري. وكما ينص القرار، فإن من الضروري أيضا أن تحترم الجماعات المتمردة وقف إطلاق النار وأن تنخرط في محادثات السلام دون شروط مسبقة.

وكما ذكر السيد ميشيل بارنيه، وزير خارجية فرنسا خلال زيارته إلى دارفور في ٢٧ تموز/يوليه، فإننا نرى أن هذه مشكلة خطيرة بشكل بالغ. وبالرغم من أنه تم تفادي أسوأ الأمور بفضل العمل المتميز الذي قامت به المنظمات الدولية غير الحكومية، فإن وقوع كارثة إنسانية ما زال أمرا ممكنا. ويحدونا الأمل في أن تتفهم السلطات السودانية الرسالة التي وجهها إليها مجلس الأمن اليوم، أي أن التصميم الذي نطلبه منهم يتواكب مع اقتناعنا بأن الكارثة الإنسانية يمكن تفاديها في السودان.

وأخيرا، أود أن أضيف أن فرنسا سعيدة بالدعم الذي أولته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للقرار.

وإسهام هذه الدول في تسوية هذه الأزمة الإنسانية أمر محوري للجهود التي تبذل.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تشعر باكستان شعبا وحكومة بالقلق حيال الأزمة الإنسانية في منطقة دارفور في السودان مثلها مثل الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. إذ يشكل جميع الأشخاص الذين يعانون جراء هذه الأزمة جزءا من الأمة الإسلامية. وتشارك باكستان بشكل كامل في الأهداف الإنسانية للقرار الذي اتخذ من فوره.

لقد رحبت باكستان بمشاركة الأمين العام في تيسير إيجاد حل للأزمة. ويوفر البيان المشترك الصادر بتاريخ ٣ تموز/يوليه الإطار الأفضل لمعالجة جميع جوانب المسألة: وهي الجوانب الإنسانية والأمنية والسياسية. وهو يحدد بوضوح التزامات الحكومة السودانية والتزامات الأمم المتحدة. وينص على إنشاء آلية مستقلة وموضوعية لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ.

إن تعاون حكومة السودان له أهمية حاسمة في تحقيق أهدافنا المشتركة في إنقاذ الأرواح، والتصدي للأزمة الإنسانية، وتثبيت السلام في منطقة دارفور. ولا بد لجهودنا المشتركة أن تشجع على تحقيق هذا التعاون، وألا تكون سببا لعرقلته. والأمين العام يشدد باستمرار على الحاجة إلى ما دعاه النهج الواقعي المجرد. ونحن نتفق مع نصيحته هذه.

وقد نصحت باكستان دوما بوجوب اتباع الردود المحسوبة، وفي حين أننا نقدر التحسينات التي أدخلت في مشروع القرار، والتي جاءت استجابة لمقترحات باكستان، إلا أن النص النهائي للقرار ما زال يفتقر إلى التوازن الدقيق الذي تتطلبه هذه الحالة المعقدة. ونأسف لأنه لم يكن ممكنا إيجاد حل وسط رغم الجهود المبذولة. ولذلك لم نتمكن من تأييد القرار.

ولا تعتقد باكستان أن التهديد بالجزاءات أو فرضها ضد حكومة السودان كان مستصوبا في القرار. كما أنها تعتقد أن المجلس سوف لا يحتاج إلى اتخاذ مثل هذه التدابير الإضافية. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تقرير الأمين العام، الذي سيصدر بعد ٣٠ يوما، ونأمل أن يؤكد على أن حكومة السودان والجماعات المتمردة تقوم بالوفاء بالتزاماتها وواجباتها. ولم نعتقد كذلك أنه كان من الضروري أن يتخذ القرار بكامله بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وقد أدخلت في القرار مجموعة من التعديلات. وبالمقارنة مع النص الأولي للمشروع، فهو الآن يؤكد على الحاجة إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والكافية إلى السكان المشردين في دارفور واللاجئين منها. والنقص الخطير الذي تم تحديده في هذه المساعدة الإنسانية يجب أن يجري توفيره على وجه السرعة. وينبغي الاستفادة من إمكانية الوصول الكاملة التي توفرها حكومة السودان من أجل تقديم هذه المساعدات. ويدعو القرار إلى نزع سلاح الجنجاويد فورا وإلى وقف جميع الهجمات على مواطني المنطقة. ويسري ذلك ليس على الحكومة السودانية فحسب، بل يجب أن توقف مجموعات المتمردين أيضا الهجمات التي تقوم بها.

وترحب باكستان بتشديد القرار على الحاجة إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة في دارفور. ونأمل ونتوقع أن يتخذ جيش تحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة، سيتخذان موقفا واقعيا بناء في الحوار الذي سيجري برعاية ووساطة الاتحاد الأفريقي. ويجب على جميع الأطراف في هذا الحوار التفاوض على أساس حسن النوايا.

وفي ذلك السياق، ترحب باكستان بحقيقة أنه، بإلحاح منا، يشتمل النص الآن على مبدأ المحافظة على سلامة السودان الإقليمية. فالتوصل إلى تسوية لأزمة دارفور ينبغي أن يتم ضمن وحدة وسلامة أراضي السودان. كما أن

باكستان ترحب بالاعتراف بالدور الريادي للاتحاد الأفريقي في التصدي لأزمة دارفور، وبدعوة المجتمع الدولي إلى دعم هذا الدور.

إن حكومة السودان قد أعلنت أنها ماضية في تنفيذ التزاماتها وفقا للبيان المشترك الذي تم التوصل إليه مع الأمم المتحدة. وثمة حاجة واضحة إلى اتخاذ إجراءات منظورة في هذا السبيل، وخاصة فيما يتعلق بنزع سلاح الجنجاويد. وقد أبلغ الرئيس مشرف الرئيس بشير بذلك في مكالمتين هاتفيتين. ودعي الرئيس مشرف من جانب زعماء دوليين إلى المساعدة في تسوية هذه الحالة الإنسانية. وبذل جهودا حثيثة خلال الأيام القليلة الماضية، وطالب بضرورة منح بعض الوقت لإمكانية إيجاد حلول تحول دون الحاجة إلى التهديد بفرض الجزاءات، من أجل أن يتسنى المضي قدما في العناصر المركزية الثلاثة للأزمة، وهي إمكانية وصول المعونات الإنسانية، والحوار السياسي، والأمن. وقد دعي إلى زيارة السودان في هذا السياق.

ومع أننا نتفهم نوايا مقدمي القرار بالنسبة للأهداف، فيما يتعلق بالوسائل المعتمدة، وبحقيقة أنه لم يتم منح متسع من الوقت والهامش، فإننا لا نرغب في إصدار حكم مسبق على الموقع الذي منح لرئيسي ولبلدي كطرف محايد يحاول مساعدة جميع الأطراف في التوصل إلى تسوية فعالة.

السيد أندريا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد وجه المجتمع الدولي مناشدات متتالية إلى السلطات السودانية من أجل فرض القانون والنظام في منطقة دارفور ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين.

وحكومة شيلي شاركت في تقديم القرار اليوم على أساس اقتناعها الراسخ بعدم إمكانية الاستمرار في انتظار إجراءات من قبل السلطات المسؤولة، بينما تستمر الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق للحقوق الأساسية للأفراد، وخاصة الحق في الحياة. وتأمل حكومة شيلي أنه بسبب اتخاذ القرار، ستقوم حكومة السودان بمتابعة الامتثال ضمن الجدول الزمني المقرر، وأنه بذلك ستعيد إقامة العدالة والنظام، وفي نهاية المطاف، ستعيد استتباب السلام في منطقة دارفور.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتنا تأييدا للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وذلك استجابة للأزمة الإنسانية في دارفور. والسؤال عما إذا كان ما يجري هناك هو إبادة جماعية أو تطهير عرقي، لا ينبغي أن يأخذ محل الصدارة الآن. فحقيقة الأمر هي أن الناس يموتون، والنساء يتعرضن للاغتصاب، والبيوت والممتلكات تتعرض للدمار. ويجب على الضمير الجماعي للمجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه الكارثة.

إن السيادة تشتمل أيضا على مسؤولية الدولة عن حماية شعبها. فإذا كانت لا تملك القدرة أو الإرادة للقيام بذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأن يساعد تلك الدولة في الحصول على مثل هذه القدرة والإرادة، وفي حالات الضرورة القصوى، بأن يتحمل هذه المسؤولية بنفسه. وفي هذا السياق، صوتنا تأييدا للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

ونعتقد أن القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) يتيح المجال للحكومة السودانية لأن تغتنم الفرصة وترقى إلى مستوى تحدي الوفاء بالمزيد من التزاماتها في دارفور. وما زلنا نأمل أنه بعد ٣٠ يوما لن تكون هناك حاجة لاستعمال كلمة الجزاءات مرة أخرى، ولن يجد مجلس الأمن داعيا لتطبيق المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، وفقا للفقرة السادسة من القرار، ذلك لأن السودان سيكون قد وفى بالتزاماته.

وبالنظر إلى معظم الأغراض والمقاصد التي يتضمنها القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، فهو قرار نير، ونحن سعداء لأن نكون طرفا من الأطراف التي اتخذته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود بصفتي الوطنية أن أدلي ببعض الملاحظات تعليلا لتصويت رومانيا على القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المتخذ للتو.

لقد صوتت رومانيا لصالح القرار. ونحن نعتقد أن البت فيه اليوم يجمع على نحو مفيد بين إطار وعملية يمكن من خلالهما للمجتمع الدولي – الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وفرادى الدول في المنطقة ومن جميع أنحاء العالم – أن يتصدى بفعالية للأزمة في إقليم دارفور، وهي أول تحد إنساني كبير في هذا القرن. ويجب أن نشيد إشادة خاصة بالقيادة التي أظهرها الاتحاد الأفريقي.

وعن طريق هذا الإجراء، تنخرط حكومة السودان في العمل على كفالة أن تنفذ التزامها بتوفير الحماية لجميع مواطنيها ومواجهة المآسي الإنسانية التي تحصل على أرضها. وتأمل رومانيا وتتوقع أن يستعرض المجلس باستمرار التطورات على أرض الواقع. والمرونة التي يتضمنها القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) تمكنه من القيام بذلك على نحو صحيح وفعال.

إننا ندرك اليوم أن على جميع الأطراف أن تتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.

إننا ننظر نظرة شاملة إلى جميع التحديات التي يواجهها السودان اليوم. ويحدونا الأمل أن نعمل دعما لإيجاد حل شامل أيضا، الأمر الذي يفتح مجالات لتحقيق الاستقرار والتنمية والازدهار في السودان: مجالات نعتقد أنها في متناول أيدينا.

والسودان بلد هام بالنسبة إلى رومانيا. والمهم أيضا أن يلبي فورا الاحتياجات الملحة للذين يعانون أو يعيشون في خطر هناك. وحكومتي عاكفة على وضع اللمسات الأخيرة على عملية تقديم المساعدة الإنسانية. وغدا سيتوجه وزير خارجية رومانيا، ميرسيا جيونا، إلى الخرطوم وإلى منطقة دارفور. والواضح أن المسألة التي تم التصويت عليها اليوم ليست مسألة عرضية بالنسبة إلينا: فرومانيا تهتم طبعا بالسودان وبشعبه.

إن الاستجابة الدولية للأحداث المأساوية التي تتكشف فصولا في دارفور، السودان، تدلل على أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هو الآن أقوى وأكثر إبداعا وأقل عرقلة من جانب خطوط اصطناعية تفصل بينها. والمناقشة المواضيعية التي اقترحتها رومانيا لتكون موضوع الجلسة العلنية التي عقدها المجلس في ٢٠ تموز/يوليه (انظر S/PV.5007) برئاسة رئيس وزراء رومانيا، تناولت مسائل من الواضح أنها تجاوزت النظريات لتدخل في واقع الأمور. فالتآزر والتكامل بين المؤسسات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية صونا للسلم والأمن يؤتيان ثمارا بالفعل. لذلك، تشعر رومانيا بالتفاؤل إزاء أن مثل هذا التعاون سيمكننا من أن نوفر للأجيال المقبلة عالما خاليا من الصراعات، بما فيها الصراعات المجمدة والمنسية.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عروة (السودان): السيد الرئيس، أخاطبكم والأسى يملأ النفس تجاه القرار المتعجل الذي اتخذه المجلس اليوم بشأن الأوضاع في دارفور، في وقت تسابق حكومة بلادي الزمن لتنفيذ اتفاقها مع الأمم المتحدة. ولعل في صدور هذا القرار إجابة على تساؤلات كثيرة لدينا، أثارتها مجمل تطورات مشكلة دارفور.

إن انـدلاع التمـرد العسـكري بـدارفور في شـباط/ فبرايـر مـن العـام المنصـرم جـاء في توقيـت غريـب يـدعو إلى الكـثير مـن الريبـة وعلامـات الاسـتفهام. فبينمـا كانـت مفاوضـات نيفاشـا علـى مشـارف التوصـل إلى اتفـاق سـلام يضـع نهايـة لأطـول نـزاع مسـلح في أفريقيـا، فوجئـت الأمـة السودانية بتمرد عسكري في دارفور دمر في وقت وجيز البنى التحتية ومرافق الخدمات ومشروعات التنمية ومزق النسيج الاجتمـاعي والتعـايش السـلمي في المنطقـة، ممـا نتجـت عنـه الأوضاع الإنسانية المعلومة لديكم.

إن حكومة بلادي، انطلاقا من قناعتها الراسخة بـأن السلام كل لا يتجزأ، واستشعارا لمسؤوليتها عن توفير الأمن والأمان والسلام والعيش الكريم لمواطنيها، سعت إلى معالجة تداعيات ذلك التمرد بالحوار الوطني الجاد والتعاون الصادق مع المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، انخرطت حكومة بلادي في جهـد بنـاء وبحسـن نيـة، وأكـرر بحسـن نيـة، مـع الأمـم المتحدة، وثنائيا مع بعض أطراف المجتمع الدولي، وأئتمر عن ذلك البيان المشترك بين حكومة السودان والسيد الأمين العام في الثالث من هذا الشهر، والذي رسم خطة عمل لاحتواء الأزمة الإنسانية خلال تسعين يوما.

السيد الرئيس، لم تعهدوني مطيلا في بياناتي أمام هـذا المجلـس الموقر، ولكـن طالمـا نحـن بصـدد أمـر يتصـل مباشـرة بمستقبل ومصير بلادي ووضع زعـم أنـه أسـوأ كارثـة إنسـانية في العالم، أجد نفسي مضطرا إلى الخوض في بعض التفاصيل التي نراها مهمة للغاية، خاصة وأننا نمنح الفرصة لأول مرة كـي نسـمع صـوتنا حيـال هـذه القضـية، وهـي الفرصـة الـتي حرمنا منها في الوقت الذي ظل المجلس مشغولا بهذه القضية لأشهر خلت.

فالبيان المشترك اشتمل، كما تعلمون، على التزامات محـددة بـين الحكومـة والأمـم المتحـدة، ولعلـه مـن المفيـد أن نستعرض بإيجاز، إن كانت معرفة الحقيقة تعني شيئا للبعض، تعهدات حكومة السودان في البيان المشترك وموقف تنفيذها في الثلث الأول من التسعين يوما.

لقد تعهدت الحكومة بأربعة التزامات تغطي الجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن والتسوية السياسية.

الالتـزام الأول في مجـال القضـايا الإنسـانية. يطلـب البيـان المشـترك رفـع جميـع القيـود المفروضـة علـى تأشـيرات الدخول وحركة العاملين في الحقل الإنساني ومعالجة تسـجيل المنظمـات غـير الحكوميـة ورفـع كـل القيـود عـن اسـتيراد واسـتخدام كـل مـواد العـون الإنسـاني ووسـائط النقـل والاتصـال. ونفـذت حكومـة بـلادي بصـورة غـير مسـبوقة، وقبـل أن يجـف مـداد البيـان المشـترك، كـل هـذه الالتزامـات بشـهادة الأمـم المتحـدة والجميـع. بـل إن الإجـراءات لـدخول السودان أصبحت أقل ما تطلبه أية دولة عضو في هـذا المجلس لدخول بلادها.

الالتزام الثاني في مجال حقوق الإنسان. يطلب البيان المشترك اتخاذ إجراءات لإنهاء الإفلات من العقاب، وإجراء تحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الموارد للجنة المستقلة لتقصي الحقائق، ومحاكمة المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان، والسماح بنشر مراقبي حقوق الإنسان، وإقامة نظام عادل يراعي الأعراف المحلية ويسمح للنساء بمقاضاة المتهمين بانتهاك أعراضهن. وتعلمون جميعا أن حكومتي، وحتى هذه اللحظة، قد استنفرت ودعمت الشرطة والجهاز القضائي في ولايـات دارفـور، ووجهـت بتلقـي البلاغـات والشـكاوى، وشكلت لجنة مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ويسرت عمل اللجنة، وسمحت بنشر مراقبين لحقوق الإنسان في دارفـور. بـل إن مـراقبين مـن المفوضـية السـامية لحقـوق الإنسـان موجـودون في البـلاد الآن. ونظـرا لحساسـية المسـائل المتصلة بالاستغلال الجنسي في مجتمعنا، أوفدت الحكومة إلى

دارفور لجان تحقيق برئاسة قضاة سيدات لتلقي الشكاوى المتصلة بالاغتصاب.

الالتزام الثالث في مجال الأمن. يطلب من حكومة السودان نشر قوات شرطة مأمونة حول معسكرات النازحين، وتدريب قوات الشرطة على قانون حقوق الإنسان، وإبعاد الميليشيات عن مناطق المعسكرات، ونزع سلاح الجنجويد والميليشيات المسلحة واتخاذ إجراءات لتأمين النازحين وضمان عودتهم الطوعية. وفي هذا المجال، وكما جاء في رسالتي لكم قبل يومين، تم حتى الأمس نشر ٨١٢ ٤ شرطيا في دارفور من أصل ٠٠٠ ٦ شرطي مع التركيز على معسكرات النازحين، وبدأ برنامج تدريب الشرطة في حقوق الإنسان، وانطلقت عمليات العودة الطوعية للنازحين، وبلغ عدد العائدين حتى اليوم أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ شخص. أما بشأن الجنجويد، فلعلكم تابعتم أخبار اعتقال ٢٠٠ شخص من هذه العصابات وتقديمهم إلى العدالة، وقد حكم على بعضهم بالإعدام.

الالتزام الرابع في مجال التسوية السياسية. يطلب البيان المشترك من حكومة السودان استئناف المفاوضات السياسية. وقد تجاوبت الحكومة مع دعوة الاتحاد الأفريقي وأرسلت وفدا رفيعا برئاسة وزير اتحادي وعضوية ستة وزراء دولة مفوضا تفويضا كاملا للتفاوض دون شروط مسبقة والتوصل إلى تسوية سياسية، وتعلمون مصير تلك المباحثات التي انهارت قبل أن تبدأ بسبب تعنت المتمردين وإصرارهم على شروط مسبقة تعجيزية، ولعل سبب ذلك الرسالة الخاطئة التي ظلوا يتلقونها من المجتمع الدولي.

تلك هي صحيفة تنفيذ الحكومة لالتزاماتها، وهي حقائق ملموسة على الأرض، لأننا وقعنا على البيان المشترك بحسن نية ومن إيمان لا يزعزعه الشك بأنه آلية عملية لتلبية الاحتياجات الإنسانية لأهل دارفور. و لم يخطر ببالنا إطلاقا أن هذا البيان المشترك يمكن أن يستغل كوسيلة للقفز إلى معاقبة حكومة السودان، سواء نفذت أم لم تنفذ التزاماتها.

واليوم، وبعد إصدار المجلس لهذا القرار، يحق لنا أن نسترجع الأحداث قليلا لاستخلاص العبر والدروس وإعادة قراءة بعض التحركات التي كنا قد تعاملنا معها، في وقتها، وبحسن نية أيضا.

تذكرون أن بلادي استقبلت في آن واحد، في نهاية الشهر الماضي وبداية هذا الشهر، السيد الأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وتعلمون أن البيان المشترك جاء خلاصة للحوار الذي دار مع الحكومة في الزيارتين. إلا أن اللافت للنظر أن الوفد الأمريكي هنا في نيويورك قد قام بتوزيع مشروع القرار الأول قبل ساعات قليلة من مغادرة وزير الخارجية السيد كولن باول الخرطوم، وقبل نهاية زيارة الأمين العام، ومع العلم المسبق بمحتويات البيان المشترك الذي سيصدر لاحقا.

ونحن لسنا من أنصار نظرية المؤامرة، ولكن من حقنا البحث عن من يفك لنا طلاسم هذا التحرك المريب مع صدور قرار المجلس اليوم والكيفية التي دارت بها المشاورات في الأيام الماضية. ألا يحق لنا القول إن هذا القرار صدر في الواقع قبل أن تبدأ تلك الزيارات؟ وفي ظل هذه المعطيات والتساؤلات التي أثرتها في مستهل حديثي، قد يتساءل المرء ببراءة وحسن نية أيضا هل كان السودان سيبقى في مأمن من مطرقة مجلس الأمن حتى إن لم تحدث أزمة في دارفور؟ وهل أزمة دارفور الإنسانية بمثابة حصان طروادة، هدف إنساني نبيل، امتطاه البعض لخدمة أجندة أخرى؟ إننا نعلم تمام العلم أن بعض الناشطين داخل الإدارة الأمريكية قد عملوا لتغذية التمرد ودفعوهم إلى تصعيد العمليات ومواصلة الضغط العسكري على الحكومة خلال التفاوض في نيفاشا. بل ولدينا أدلة وتسجيلات صوتية لمحادثات لهم مع قادة التمرد

يدفعونهم إلى تصعيد العمليات. ورصدنا ضغطهم على موظفي الأمم المتحدة منعا لهم من إبداء أية حقائق إيجابية في حق حكومة السودان.

كشفت المشاورات التي جرت حول هذا القرار انقسام الرأي داخل المجلس بين دول ترى ضرورة احترام المجلس لمصداقيته بإفساح الوقت للتطبيق طالما كان هناك اتفاق بين حكومة السودان والأمم المتحدة، وضرورة دعم جهود الاتحاد الأفريقي الذي شرع بالفعل في معالجة مشكلة دارفور بجدية ملموسة، ودول أخرى تميزت مواقفها بالإصرار والرغبة العارمة في إصدار قرار بغض النظر عما قرره القادة الأفارقة، وبغض النظر عن التطورات على الأرض، وبتجاهل غريب لرغبات مجموعات جغرافية كبيرة ومؤثرة في الأمم المتحدة نبهت إلى المخاوف من أن يؤدي تعجل المجلس إلى تعقيد الأوضاع بدلا من المساهمة في معالجتها، والدعوات إلى إفساح الوقت لجهود المنظمة الإقليمية أي الاتحاد الأفريقي.

من مفارقات القرار الذي أمامنا أنه حافل بتناقضات لا يجب أن تصدر من جهاز كمجلس الأمن. ولعل العذر يكمن في تعجل وإصرار البعض على إصدار قرار، أي قرار. فالقرار قد أصبح بالنسبة للبعض غاية في حد ذاته وليس وسيلة، وهو غاية للولوج بها في حمى التنافس السياسي الداخلي. ودارفور، مع الأسف، قد أصبحت مادة خصبة مدادها دماء الأبرياء في دارفور يتبارى فيها الخصوم السياسيون في كسب أصوات الناخبين، واستغلال اللامبالاة والسذاجة والجهل الفاضح بجغرافية وتاريخ الشعوب في أصقاع العالم النائية. والقرار قد تقرر قبل أن يصدر من مجلس الأمن، فهو تقرر في الكونغرس الأمريكي قبل أن يناقش هنا. ولقد وجدنا أنفسنا بين مطرقة خصوم الإدارة الأمريكية والذين لا يودون لها أن تهنأ بإنجازها الهام والذي نقدره كثيرا في اتفاقية السلام بجنوب السودان، وبين سندان الإدارة نفسها التي يمكن أن تتخلى عن خيرها وتقدمه قربانا للمهووسين من الناشطين. والكونغرس الأمريكي قرر أن هناك إبادة وتصفية عرقية في السودان، خلافا لما قاله مؤتمر قمة رؤساء الاتحاد الأفريقي والكونغرس الأمريكي آخر من يتحدث عن الإبادة والتصفية العرقية والعبودية، وليرجعوا إلى تاريخهم.

والآن وقد صدر هذا القرار، لا نعلم حقيقة ما ستأتي به الأيام قبل ٢ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

في الوقت الذي تعترف حكومتي بوجود مشكلة في دارفور وتسعى مخلصة إلى احتوائها والتعامل معها، نجابه بحملات العداء والتشكيك. وفي الوقت الذي تسير الأمور إلى الأفضل على الأرض، نرى تصعيدا طرديا وتحاملا واستخدام آلات الدعاية الضخمة لترويج معلومات مضللة، مصادرها منظمات، تسمي نفسها طوعية، تتاجر وتتكسب من الأزمات في العالم، ومن مآسي الشعوب.

لقد استمعت باهتمام إلى بيانات مقدمي مشروع القرار ومن سار في زمرهم، فعقدت الدهشة لساني لرؤية الجور والظلم وسياسة الكيل بمكيالين. بل نرى عدم الحياء. أو ليست هي نفس الدول التي نشاهد يوميا على شاشات التلفاز آلتهم الحربية الضخمة وهي تمارس احتلال الشعوب، وتصب نيرانها على المدنيين الأبرياء في العراق وأفغانستان، بل وتمثل الحارس الأمين لقوى الاحتلال الغاصبة في فلسطين في تقتيلها وتشريدها للشعب الفلسطيني الأعزل؟ ولماذا لم تقم الدول التي تسير في ركابها طائعة مختارة بلا حياء وتتحدث عن الفضائل، أو ترفع صوتها استنكارا لما يحدث؟ لماذا يسكتون عن جرائم التعذيب والقتل والاغتصاب في سجون أبو غريب وأفغانستان، ولماذا يسكتون عن الحق كالشيطان الأخرس؟ إن امتلاك أسباب القوة وممارسة الظلم والطغيان

ليسا سببا لاحتكار الفضائل. فالفضيلة والظلم لا يلتقيان أبدا.

إن هذا القرار يدعم ظاهريا جهود الاتحاد الأفريقي، ولكنه في جوهره يختطف ملف دارفور من الاتحاد الأفريقي بطريقة تحمل بين طياتها استخفافا وازدراء للمقدرات الأفريقية، نابعة من عقليات استعمارية مهيمنة. يتحدث القرار دون خجل، عن البيان المشترك والآلية المشتركة المناطة بها متابعة التنفيذ، ولكنه لا يعير اهتماما لتنفيذ البيان المشترك. ويندرج قرار مجلسكم الموقر المعني بدور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، بموجب الفصل السادس من الميثاق، بينما هذا القرار الذي يصدر، بموجب الفصل السابع، يدعو إلى توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتشمل دارفور. ولقد تناول الاتحاد الأفريقي معالجة المشكلة من زوايا تنم عن معرفة بواقع الحال. وفي الوقت الذي يضع الاتحاد الأفريقي أسسا جديدة لنزع سلاح المليشيات والحل السلمي وفق خطة متزامنة لوضع المتمردين في معسكرات وتنفيذ صارم لوقف إطلاق النار، يقفز مجلسكم الموقر إلى النتائج ويتمادى في الضغط على الحكومة وإضعافها، ثم يطالبها بنشر قواتها لنزع السلاح. وهذا ينم أيضا عن جهل فاضح بواقع الأمر. ورغم بعض الإشارات الإيجابية في القرار التي تطالب المتمردين بالتزام وقف إطلاق النار إلا أنها إشارات ليست قوية بما فيه الكفاية، بل وربما تعطيهم إشارات خاطئة للتمادي في أعمالهم العدائية، والتي في ظلها لن يكون ممكنا نزع السلاح في ولاية يحمل أغلب سكانها السلاح حتى ولو فاقت إمكاناتنا جيوش التحالف في العراق التي لنا فيها دروس وعبر.

إن حكومة بلادي، وانطلاقا من مسؤولياتها، ستلتزم تماما بتنفيذ هذا القرار. وستواصل جهودها المضنية لتخفيف معاناة مواطنيها في دارفور، وإعادة الاستقرار إلى ربوع هذا الجزء العزيز المنكوب من الوطن، وستضاعف مساعيها لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة.

وأنتهز هذه المناسبة الحزينة لأنقل شكر وتقدير حكومتي لتلك الوفود التي صدحت بالحق أثناء المشاورات وتحملت مسؤولياتها كاملة في العمل على أن يأتي القرار متوازنا إلى حد ما والسعي إلى تنبيه المجلس للمزالق التي يدفعه إليها البعض. وقد كشفت الحجج القوية التي استندوا إليها خلال المشاورات أن مجلس الأمن، بمثل هذا القرار المتسرع، لا يخدم المسألة الإنسانية. ونحن نجدد إعجابنا بروح المسؤولية التي تحلوا بها، رغم الضغوط، ونتفهم الظروف التي صدر فيها هذا القرار. ونتقدم أيضا بالشكر إلى الدول التي امتنعت عن التصويت من موقف مبدئي نحن نعلم تماما نبل مقاصدها فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يتبق متكلمون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.